آليات تحقيق العيش المشترك في المجتمعات المتعددة

عادل بن عمر [1]

تاريخ الاستقبال: 00 / 00 / 2019 تاريخ القبول: 00 / 00 / 2019 تاريخ النشر: 00 / 00 / 2019

ملخص:

يشكل الخوف المتنامي لدى المجتمعات التعددية من وقوع الزلازل الاثنية والانشطارات الداخلية التحدي البارز للدول التعددية، ولهذا يجب عليها أن تطور أساليب ايجابية للتعامل مع واقع الارتدادات الطائفية للمحافظة على وحدتها الوطنية، من خلال تفعيل المستلزمات الضرورية لتنمية العيش المشترك بين أفراد المجتمع، والخروج من الوضع المأزوم الذي تعيشه من أجل ترميم الخوف وبناء الثقة، ولنا أن نستلهم من التجربة الأوربية التي خرجت من الاحتراب الديني ببلورة مفاهيم التسامح والتعايش والمواطنة.

الكلمات المفتاحية: العيش المشترك؛ التسامح؛ المواطنة؛ التعايش؛

Abstract:

The growing fear among pluralistic societies of the occurrence of ethnic earthquakes and internal fissures is a prominent challenge for pluralistic countries, and therefore must develop positive methods to deal with the reality of sectarian regressions to preserve their national unity, through activating the necessary requirements for the development of coexistence between members of society We are inspired by the European experience that emerged from religious warfare by crystallizing the concepts of tolerance, coexistence and citizenship.

***key words**:* tolérance; citizenship; coexistence;

[1] أستاذ محاضر "أ"، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف02(الجزائر)، benamoradel@hotmail.com

مقدّمة:

إن استقراء واقع الدول التعددية يؤكد بان المشكلة بالغة التعقيد، ويتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير لإدارة التعدد الطائفي إدارة ناجعة، مع الإشارة إلى انه لا يمكن تحديد حل جامع لمشكلات الوحدة الوطنية، بل تبقى حلولا نسبية تبعا لخصوصية كل حالة في الدول التعددية، كون المعالجات تختلف باختلاف الظروف والمكان والزمان، مع الإشارة إلى ضرورة أن يكون الحل المتخذ لمعالجة المشكلة واقعيا وتدرجيا، نابعا من صميم الحالة ذاتها وبعيد عن الأساليب القسرية، وفي هذا الإطار يتساءل كيميلكا لماذا لا تكون علاقة الدولة بالأقليات شأنا داخليا تحل وفقا لتراث كل دولة وأولوياتها الوطنية.[1]

وهناك مستلزمات ضرورية لتنمية العيش المشترك بين أفراد المجتمع، والخروج من الوضع المأزوم الذي تعيشه الدول التعددية من أجل ترميم الخوف وبناء الثقة، ويمكن أن نستلهم من التجربة الأوربية التي خرجت من الاحتراب الديني، ببلورة مفاهيم التسامح والتعايش والمواطنة.

1- التسامح

لم يعد التسامح مبدأ أخلاقيا فحسب بل أصبح قاعدة قانونية لإقرار التعايش، وهو ركيزة أساسية لتعايش الأديان والثقافات واللغات في المجتمعات المبرقشة، وضرورة آنية لتجاوز خطر الانقسامات في المجتمعات.

أولا- مفهوم التسامح

قبل التطرق إلى شروط التسامح والفرضيات التي يستند إليها، لا بد من التوقف عند تعريف هذا المصطلح من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

أ-التعريف

يعني التسامح لغويا التساهل، والمسامحة تدل على المساهلة،[2] أما دلالته اللغوية في اللغات الأوربية تحمل القبول بالآخر المختلف دينيا مع الأديان الأخرى أو مذهبيا داخل الدين الواحد واحترام حقوقه.[3]

أما اصطلاحا: فيعرفه محمد عابد الجابري بأنه موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر عن الغير، سواء كانت موافقة أو مخالفة لمواقفنا، كما عرفته الأمم المتحدة في 1995 بأنه:"القبول والاحترام بتنوع واختلاف الثقافات، وهو ليس مجرد واجب أخلاقي بل ضرورة سياسية وقانونية، وهو فضيلة تجعل السلام ممكنا، وليس مجاملة بل اعتراف بالحقوق العالمية للإنسان".[4]

---

[1] ويل كيميلكا، ***أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع***، تر: إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم، 2011، ص47.

[2] عبد الحسين شعبان، ***في الحاجة إلى التسامح: ثقافة القطيعة والتواصل***، في: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية، تحرير: عبد الإله بلقزيز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 130.

[3] حميد فاضل حسن، ***مبدأ التسامح: أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية***، مجلة العلوم السياسية، ص274.

[4] المرجع نفسه، ص 275.

ولهذا فيعرف التسامح* على أنه الاحترام والقبول بالتنوع الثقافي وأشكال التعبير عن هذا التنوع المتمثلة في تباين الممارسات الثقافية، أي اتخاذ موقف ايجابي من حق الآخرين في التمتع بحقوقهم وحياتهم الأساسية.

وترتكز فلسفة التسامح على مجموعة من الأسس هي:[1]

- نسبية المعرفة التي تعني احتمال الخطأ والصواب لأحد الطرفين أو كلاهما، وهو ما يؤسس للجدل والحوار لتصحيح الأخطاء بغية الوصول إلى ما هو صحيح.
- عدم العصمة من الخطأ وهذا ما يعد إقرارا مسبقا بإمكانية الوقوع في الخطأ، والاعتراف به وهذا ما يسهل الوصول إلى الحلول الوسطى عبر محطة التسامح.
- قبول التعددية والاختلاف وهذا ما يتطلب حق العيش بسلام.
- ضمان العدل: وهو يخص التسامح على مستوى الدولة بعدم التمييز في تطبيق القانون، وإتاحة الفرص للجميع، وإقرار مبادئ المساواة في الحقوق بين الأفراد.

ب- شروط التسامح

يطرح التسامح خلال وجود التعددية، وحينما لا تكون مدعاة لإثارة المذمة والنفرة ويمكن إجمال شروط التسامح في ما يلي:[2]

- بيئة سلمية ولا عنفية تضمن الحق في العيش المشترك بسلام ودون خوف من الآخر، وهذا ما يتطلب توافر تشريعات تضمن المساواة والمواطنة والحق في الاختلاف وإقرار التعددية، في ظل قضاء مستقل يطبق القانون ويحمي الحريات والحقوق، مع ضرورة وضع مناهج تربوية تمنع اللاتسامح، وإقامة نظام إعلامي ينشر قيم التسامح لا الكراهية، فضلا عن دور المجتمع المدني في التأسيس للتعايش ومراقبة السلوكيات اللاتسامحية مجتمعيا وحكوميا.
- إقامة فهم مشترك لقيم التسامح بإقصاء الأفكار الساذجة التي تروج بأنه يعني العفو عن انتهاكات حقوق الإنسان، ورفض المنطق الاشتراطي بين التسامح والشعور بالخطأ.[3]
- الاعتراف بحقوق الغير وبمعاناة الفئات المستضعفة بإنصاف الجماعات التي تعرضت حقوقها للانتهاك.

ثانيا- تطور مفهوم التسامح

نتناول فيه تتبع مسار نشأة المصطلح والحمولات التي شحنته عبر المراحل التاريخية والتي أكسبته مضامين جديدة.

ا- التسامح كقاعدة أخلاقية

وجد التسامح قديما إلا أنه اختلفت أشكال التعبير عنه، حيث عرفته الحضارات القديمة، كما عبرت عن ذلك شريعة حمورابي، ووجد في حلف الفضول الذي تعاهد فيه فضلاء مكة بأن لا يدعوا مظلوما من أهلها أو من دخلها إلا ونصروه، وفي فتح مكة حين خاطب الرسول الأسرى اذهبوا فأنتم الطلقاء، ودستور المدينة،

---

* لفظة التسامح لاتينية الأصل، كانت متداولة في القرن السادس عشر، واستخدمها قدامى الأدباء الكلاسيكيين، مع محافظتها على معنى القبول والتحمل السلبي الذي يطل علينا من مؤلفات كالفن ومونتاين وسواهما من كبار الأدباء. انظر: جوزيف لوكلير، ***تاريخ التسامح في عصر الإصلاح***، تر: جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 23.

[1] عبد الحسين شعبان، مرجع سابق، 136.

[2] المرجع نفسه، ص 129.

[3] جاك دريدا وآخرون، ***المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة***، تر: حسن العمراني، المغرب: دار توبقال للنشر، 2005، ص 14.

وصلح الحديبية، والعهدة العمرية ووثيقة فتح القسطنطينية، علاوة على القرآن والسنة، وفي هذا الإطار فالإسلام يقيم التسامح على أساس العدل، ومقابلة السيئة بالحسنة ما لم يترتب عنه إعانة على الظلم، كما أنه لا يعني تنازل الإنسان عن معتقداته أو إجبار الآخرين عن التنازل عليها.[1]

إلا أن ظهوره بالمفهوم المعروف جاء متأخرا، حيث نشأ مفهوم التسامح لحل مشكلة الصراع داخل الكنيسة بسبب الحروب الدينية التي عرفتها أوربا نتيجة لظهور البروتستانتية، وفي هذا الإطار كتب بيير باييل(1647-1706)عن التسامح نتيجة الاضطهاد الذي تعرضت له عائلته في فرنسا، بسبب إلغاء لويس الرابع عشر مرسوم "نانت" الذي كان يسمح للبروتستانت بممارسة شعائرهم وتقلد المناصب العليا في فرنسا، كما أشار إلى أن المسلمين أكثر تسامحا باعتبار أنهم لم يمنعوا المسيحيين من ممارسة شعائرهم.[2]

أما جون لوك ومن خلال رسالته في التسامح، فينفي التسامح مع الملحد لعدم الثقة بقسمه، ومع المسلم والكاثوليكي لولائهم لسلطة أجنبية خارج عن سلطة الدولة التي يعيشون فيها، وليس بسبب انتمائهم إلى دين أخر، ولكن مقابل ذلك أقر بمبدأ فصل الدين عن الدولة، هذه الأخيرة مسؤولة عن تدبير الخيرات الدنيوية ولا يمكن تدبير الدولة بالدين، والدولة لا يمكن أن تفرض دينا واحدا لان ذلك يؤدي إلى الفوضى بل يجب أن تضمن التعدد الديني بالتسامح.

ويرى فولتير أن التسامح قانون طبيعي، وهو ميزة الإنسانية كونها معرضة للخطأ، وعمل على إشاعة المفهوم لدى الرأي العام، حيث أصبح التسامح ذا بعد شعبي بعد ما كان ذا بعد نخبوي فقط.[3]

وتناول الأفغاني قضية التسامح من زاوية مغايرة للغرب، وكان يطالب بالتعصب الذي يعني عنده الوحدة والتكتل لمواجهة التسامح الذي كانت تضغط به الدول الأوربية لتفكيك الدول الإسلامية بدعوى حماية الأقليات المسيحية واليهودية،[4] أما محمد عبده فقد دافع عن حرية الضمير وحرية المعتقد في الإسلام.

وعليه فمفهوم التسامح مر بمرحلتين: في المرحلة الأولى كان قضية دينية أي أن تتسامح الأغلبية مع الأقليات فلا تجبرها على ترك معتقداتها، أما في المرحلة الثانية فقد تحول المفهوم من قضية دينية إلى قضية التعددية الثقافية بما فيها الدين.

ب- التسامح كقاعدة قانونية

بدأ بعد إصدار بعض الحكومات الأوربية في القرن السادس عشر قوانين تدعو إلى التسامح مع الأقليات الدينية لا سيما أنصار مارتن لوثر، مثل مرسوم نانت في فرنسا في 1598، والذي يسمح للأقلية البروتستانتية بحرية المعتقد والمساواة، وفي بريطانيا صدر قانون التسامح في 1689 الذي بموجبه يحق للمخالفين للمذهب البروتستانتي في ممارسة طقوسهم، وكذلك طبق مبدأ التسامح في دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع توماس جيفرسون، أما على المستوى العالمي فبدأت تتطور فكرة التسامح عقب مآسي الحرب العالمية الثانية في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى أن صدر الإعلان العالمي للتسامح وهو إعلان

---

[1] صالح بن عبد الرحمن الحصين، ***التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب***، المدينة المنورة: المكتب التعاوني للدعوة، 2013، ص 40.

[2] علي أمليل، **من التسامح إلى التعددية الثقافية**، في: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون، تحرير: عبد الإله بلقزيز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص 100-101.

[3] فولتير، *رسالة في التسامح*، تر: هنريت عبودي، دمشق: دار بترا للنشر والتوزيع، 2009، ص ص179 180.

[4] علي أمليل، مرجع سابق، ص105.

اليونسكو في 1995،[1] الذي يؤكد على ضرورة إدراج مبادئ التسامح في التشريعات الداخلية والتقيد بها أفرادا وجماعات ودولا، كما استند الإعلان إلى 14 إعلان واتفاقية دولية خاصة اتفاقية منع الميز العنصري، واتفاقية القضاء على أوجه التعصب والتمييز القائم على المعتقد، واتفاقية حماية اللاجئين، وإعلان حقوق الأقليات، بالإضافة إلى العديد من الإعلانات خاصة إعلان وبرنامج فينا1993، وإعلان وخطة كوبنهاغن للتنمية في 1995، وإعلان اليونسكو بشأن العنصرية والتميز العنصري في 2001، وإعلان حقوق الشعوب الأصلية المتوج في 2007.

ثالثا- حدود التسامح: يرى كيملكا أن التسامح يجب أن يكون في حدود معينة، وإلا أصبح مصدر تهديد لمبدأ المساواة والحقوق، ومن أجل ذلك حدد أشكال الحقوق الجماعية والعلاقة بينها والحقوق الفردية.

أ- أشكال الحقوق الجماعية: وميز كيملكا بين ثلاثة أنواع هي:

- حقوق الاستقلال الذاتي وذلك بتمكين الأقلية من ممارسة السلطة السياسية وتشكيل المؤسسات السياسية الخاصة لضمان تطور ثقافتها، في إطار النظام الفدرالي أو أي نظام آخر مثل المحميات الهندية في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا الحق قد يتطور إلى المطالبة بالانفصال.

- حقوق التعددية الإثنية التي من شأنها مساعدة الجماعات الاثنية في التعبير عن خصوصيتها الثقافية، ومثال ذلك التمويل الحكومي للممارسات الثقافية والدينية والتعليمية للطوائف، وهذا ما يساعد الاندماج في الثقافة السائدة.

- حقوق التمثيل السياسي الخاص وذلك بتبني شكل معين من التمثيل النسبي من أجل ضمان تمثيل كل الأقليات في المجتمع.

ب- العلاقة بين الحقوق الجماعية والحقوق الفردية: وميز في هذا الإطار بين الحقوق داخل الجماعة، التي يسميها بالقيود الداخلية التي تهدف إلى منع الانشقاق والحفاظ على النقاء الثقافي وهي التي تشكل تهديد للحقوق الفردية، بخلاف الحقوق مابين الجماعات، التي يسميها الحمايات الخارجية كضمان التمثيل السياسي للأقليات، وزيادة سلطة الأقليات على المستوى المحلي لا تشكل تهديدا لحقوق الأقلية.

ويرى كميلكا أن الحقوق الفردية تبقى منسجمة مع الحقوق الجماعية، طالما استمرت في حماية حرية الفرد داخل الجماعة، واستمرت في تحقيق المساواة لا الهيمنة ما بين الجماعات، ويرى أن الحقوق الثلاثة المذكورة تسعى لحماية الأقلية من سطوة الأغلبية، فحق الاستقلال الذاتي يحمي الأقلية من تدخل الأغلبية في القضايا الثقافية للأقلية، كما أن التمثيل السياسي الخاص يحميها من التهميش السياسي، وحقوق التعددية الإثنية تصب في حماية الممارسات الدينية للأقلية.[2]

جـ- كيفية تعامل الدولة اللبرالية مع الأقليات غير اللبرالية: وهنا يناقش كميلكا نوع التسامح الذي يؤمن به اللبراليون، حيث أنه يحمل حق الفرد في الانشقاق عن جماعته، مثلما يحمي حق الجماعة في أن لا تضطهد دينيا من الدولة، هذا رغم أن اللبرالية تفرض الاندماج الثقافي على الجماعات رغم رفض هذه الأخيرة لذلك، وفي هذا الإطار يؤكد كميلكا على الاستيعاب المتعدد للثقافات لمعالجة مشكلة انبعاث الثقافات، وتحقيق الاندماج بين المكونات الثقافية على أن يكون مؤسساتيا لا ثقافيا.

---

[1] عبد الحسين شعبان، مرجع سابق، ص ص 118 - 120.

[2] حسام الدين علي المجيد، مرجع سابق، ص 272.

وعليه فكميلكا وضع قيودا وحدودا للتسامح، بحيث تتمتع كل أقلية بحقوقها الجماعية ما دامت تنتهج الأسس الفكرية للبرالية في التعامل مع أعضائها، حيث لا تجبرهم بالاحتفاظ بهويتهم إذا تخلوا عنها وفي الوقت نفسه لا تفرض قيمها على الجماعات الأخرى.[1]

وفي الأخيرفالتسامح يعد من الركائز الأساسية للعيش المشترك، وهذا ما يتطلب نشر ثقافته في المجتمعات التعددية والنظر إليه كعامل قوة لا ضعف، للقضاء على الكثير من المظاهر المرضية التي تعيشها كانتشار ظاهرة العنف والإرهاب وكراهية الأخر والتمييز ضد الهويات الفرعية الاثنية.

2- التعايش

يعتبر تبني مبدأ التعايش آلية لمعالجة مشكلة التنوع ونزع فتيل الصراعات، وخلق الانسجام الاجتماعي، حيث يخلق التعاون والثقة والاحترام، ويهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف ترتكز على منظومة القيم الإنسانية المشتركة.

أولا-مفهوم التعايش:

التعايش لغة: هو التآلف والوداد بين الناس، والتآلف يعني العيش سوية وعلى أرض واحدة، مع قبول كل واحد منهم بهذا العيش،[2] وفي المفهوم الإسلامي فالتعايش مرادف لكلمة التعارف، أي التعاون من اجل امة إنسانية قائمة على العدل والمحبة.[3]

أما اصطلاحا: فيعني القابلية أو القدرة على العيش المشترك بين مجموعتين أو أكثر ذات خصوصيات ثقافية ودينية وعرقية، والقائمة على مجموعة من القيم وينقسم إلى التعايش السلبي والتعايش الإيجابي.

ويعرفه "ابلين بابيت" بأنه إقامة علاقات بين اثنين أو أكثر من الجماعات المختلفة الهوية، التي تعيش بتقارب يشمل أكثر من مجرد العيش بجانب بعضهم البعض، كما يشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون، يمكن أن يمهد إلى التعايش لتحقيق المصالحة على أساس السلام والعدالة والتسامح.[4]

ويعرف كذلك على انه نوع من التعاون والتعارف في المشترك الإنساني والحضاري، وتبادل الخبرات التي تعين الإنسان على عمارة الأرض، ونشر قيم الخير التي يتفق الناس على الاعتراف بها.[5]

كما يشكل التعايش نموذجا لاستئناف حياة منتجة آمنة، ونظاما اجتماعيا يمكن للأفراد الذين انخرطوا في أعمال عدائية سابقة أن يعيشوا معا دون أن يدمر احدهم الأخر، ولهذا فهو طريقة إدارة تجنب تجدد العداءات، وفي حالات أخرى يمثل شكلا من الدولة المستقرة نسبيا لكنها غير مندمجة، وفي حالات أخرى يحمل احتمالات تحقيق اندماج اجتماعي واقتصادي أكثر عمقا.[6]

---

[1] المرجع نفسه، ص27.

[2] محمد جاسم عبده، ***فقه التعايش بين الطوائف: دراسة تأصيلية***، مجلة جامعة تكريت، المجلد 18، عدد، 7، سبتمبر 2011، ص 141.

[3] خالد عليوي جياد، ***حقوق الأخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة: تأصيل إسلامي لمبدأ التعايش***، مجلة رسالة الحقوق، السنة الرابعة، عدد 2، 2012، ص149.

[4] عبير سهام محمدي، ***مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق أنموذجا***، مجلة حوليات المنتدى، ص 174.

[5] خالد عليوي جياد، مرجع سابق، ص 148.

[6] انطو نياتشايزومارثامينا و، ***تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف***، تر: فؤاد السروجي، بيروت: دار الأهلية، (د س ن) ص 181.

ويعني التعايش التعلم للعيش المشترك، والقبول بالتنوع، بما يضمن وجود علاقة ايجابية مع الأخر، ويهدف التعايش إلى:[1]

- إيجاد مجتمعات متكاملة يعيش فيها مختلف الأعراق والأجناس والأديان في انسجام دون أن يقتل أحدهم الأخر.
- منع انزلاق المجتمعات التعددية إلى دوامة العنف والصراع.
- يعتبر وسيلة لإعادة اللحمة والانسجام إلى المجتمعات التي قسمتها النزاعات الطائفية للسير في طريق المصالحة والانسجام الاجتماعي.
- إزالة الشك والريبة والكراهية المتبادلة بين الطوائف.
- هو وسيلة لفتح الحوار والتصالح مع الأخر وبناء مجتمعات مستقرة قائمة على الاحترام والقبول المتبادل والاعتراف بالأخر.

ويقوم التعايش على القواعد التالية:[2]

- أن تكون الإرادة والرغبة المشتركة في التعايش نابعة من الذات، وان لا تكون نتيجة ضغوطات أيا كان مصدرها.
- التفاهم حول الأهداف والغايات حتى يكون التعايش ذا معنى للطرفين، كالحيلولة دون قيام النزاعات والحروب، وردع الظلم والعدوان، ومحاربة العنصرية والتمييز والاضطهاد.
- التعاون على العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها، ووفقا للخطة المتفق عليها بين الطرفين.
- ضرورة الاحترام والثقة المتبادلة حتى لا ينحرف مسار التعايش لمصلحة طرف على مصلحة طرف آخر، والاحتكام إلى القواسم المشتركة من القيم والمبادئ التي لا خلاف حولها.
- إقامة الحوار بدل الصراع لضمان التفاعل الطبيعي بين الطوائف المختلفة، وتفعيله لتكريس حق الآخر في الوجود.
- العثور على صناع السلام وتقوية موقفهم داخل المجتمعات بدعمهم ماديا ومعنويا لإعطائهم الفعالية اللازمة.

ثانيا- أسس التعايش: ويمكن تحقيق التعايش عن طريق:

أ- التعليم المتعدد الثقافات: ويعتبر أساس تثقيف المواطنين للعيش في ظل التنوع، وإطلاق سراح الطفل من الحدود الاثنية، وتوجيه وعيه إلى حقيقة وجود ثقافات ومجتمعات مختلفة، وإخراجه من التحيز والتحامل، والتعليم المتعدد الثقافات هو وسيلة لرسم الهندسة الاجتماعية التي تقوم على تقدير المجتمعات التعددية، لنزع فتيل العقليات النمطية والتحيزات الثقافية، ولهذا يعد أداة للحد من الصراع الاثني.

ولا يقتصر التعلم على العيش المشترك على المدرسة فقط، بل يمتد إلى المجتمع ككل بمختلف مؤسساته، كالأسرة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، للعمل من اجل بناء التعايش المجتمعي، من خلال دعم برامج تعلم اللغات الأخرى، وتشجيع الرياضة بين مختلف الطوائف، وتشجيع اللقاءات بين الطوائف لمعرفة تاريخ الآخرين.

ب- الحوار: ويعني في اللغة: الحوار والمحاورة هو مراجعة النطق، وتحاوروا تعني تراجعوا الكلام فيما بينهم، والحوار المجاوبة والتحاور التجاوب، أما اصطلاحا فهو يعني مراجعة في الكلام لكن بطريقة مؤدبة وبألفاظ حسنة فيها نوع من الود والحب.[1]

---

[1] خالد عليوي جياد، مرجع سابق، ص149.

[2] عبير سهام محدي، مرجع سابق، ص175.

والحوار مطلب إنساني تتمثل أهميته في استخدام أساليب الحوار البناء لإشباع حاجة الإنسان للاندماج في جماعة والتواصل مع الآخرين، من اجل التوصل إلى الحقيقة، كما يعكس الحوار الواقع الحضاري والثقافي للأمم والشعوب، ويهدف إلى إيجاد حلول وسطى ترضي الأطراف، والتعرف على وجهات النظر للأطراف المختلة للبحث عن الرؤى المتاحة.

ويتحكم في الحوار مجموعة من القواعد حتى يصل إلى الهدف المنشود، وتتمثل هذه الضوابط في ما يلي:

- تحديد المصطلحات قبل الحوار حتى لا يحدث سوء فهم بين الطرفين.
- ضرورة العلم بالقضية المطروحة للنقاش، وتحديدها بدقة حتى لا يتشعب الموضوع وتذهب الجهود سدى.
- الاتفاق على الثوابت والمسلمات، والانطلاق من المتفق حوله إلى المختلف فيه، وذلك لكسب الثقة ونشر روح التفاهم، والبداية الهادئة للحوار حول المتفق فيه يشكل منطلقا لمناقشة المختلف فيه.
- التزام طرق الإقناع الصحيحة بتقديم الأدلة المثبتة، واثبات صحة النقل في الأمور المنقولة والرضا بالنتائج وقبولها.

جـ- دور الدين: يتم دعم التعايش بين الطوائف من خلال العدسة الدينية وذلك عن طريق:[2]

- كبح جماح الأضرار والأحقاد التي تنبعث من نصوص وتقاليد الديانات، وذلك باستنكار استخدام الدين في الأعمال الوحشية، وإدراك التناقض بين الحقد الديني والمحبة الدينية، وبين قيم العنف والقيم الاجتماعية ومواجهة مضامينها.
- بناء تحالفات عابرة للأديان قائمة على تفسيرات دينية جديدة ورموز أخرى من أجل دعم التعايش
- الاتفاق على استبعاد كل كلمة تمس عظمة الله أو السخرية من جلالته، والتفاهم حول الأهداف والغايات، والتعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة ومحاربة الإلحاد والانحلال الخلقي.
- التركيز على الأفعال بدل الأقوال والنقاشات، كون الجماهير تدرك بحكمتها الخاصة أن الدليل للمصالحة والندم والاعتراف موجود في عالم الأفعال وليس في بلاغة الخطابات السياسية المتضاربة.
- إدارة واستخدام التفاعل بين حقائق الاقتصاد وعلم النفس والعمل العسكري في موازاة الاتجاهات الدينية لخدمة السلام والتنمية والأمن.

والحوار يعتبر من أكثر الطرق لإدارة النزاعات كونه يعد عملية تفاعل حقيقي ينصت البشر لبعضهم البعض بعمق ويتعايشوا، واثبت جديته خاصة في تجربة رواندا حيث تم تقريب وجهات النظر بين المجموعات الاثنية والحكومةوذلك من خلال مشروع انتربيس الحواريالذي قامت به فرقة بحث دولية غير حكومية بعنوان الشعوب التي مزقتها الحروب في رواندا سنة 2002 حيث كان يهدف إلى تقريب وجهة النظر بين الجماعات الاثنية[3]

---

[1] مجموعة مؤلفين، ***التعددية الدينية وآليات الحوار***، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2016، ص 255.

[2] انطو نياتشايزومارثاميناو، ***تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف***، تر: فؤاد السروجي، بيروت: دار الأهلية، (د س ن) ص-ص 339- 343.

[3] جارش عادل والعيفاوي جمال، النزاع الاثني في ظل وجود ازمة التعددية: الاختلاف الاكاديمي بين المفكرين، على الموقع: http//www.democraticac.de

وفي الأخير فان التعايش الايجابي بين الاثنيات، يعد من أهم التحديات التي تواجه الدول التعددية في القرن الواحد والعشرين، ويتحقق ذلك عن طريق التعليم على العيش المشترك ضمن التنوع والحوار الحضاري.

3- المواطنة

يثير موضوع المواطنة جدلا كبيرا في الأوساط الفكرية، ويرتبط ذلك بتطور المفهوم وسياقاته العديدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسنتناول مفهوم المواطنة وتطوره التاريخي، فضلا عن تبيان دورها في التأسيس للعيش المشترك، من خلال المواءمة بين التعدد الطائفي والوحدة الوطنية.

أولا- تعريف وخصائص المواطنةالمواطنة لغة: هي مصدر للفعل واطن، وهو فعل يقتضي المشاركة في الموطن والتوافق على العيش المشترك فيه، ولهذا فالمواطنة تتطلب شرطين: الإقامة في مكان جغرافي، والتوافق على العيش المشترك.[1]

أما اصطلاحا فهي تعني انتماء الإنسان إلى الدولة التي ولد فيها أو هاجر إليها، وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعه بالتساوي في الحقوق مع باقي المواطنين، والتزامه بأداء الواجبات، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة.[2]

كما تعرف على أنها الانتماء إلى الوطن، حيث يتمتع المواطن فيه بالعضوية كاملة الأهلية، ويحترم كل مواطن المواطن الأخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن للمواطنة مجموعة من الخصائص المميزة لها تتمثل في ما يلي:

- المواطنة علاقة تبادلية بين الوطن والمواطن، وهي علاقة خاضعة للتطور أو التدهور نتيجة إلى طبيعة العلاقة بين الإنسان ووطنه.
- المواطنة علاقة طوعية بين المواطن والدولة، فهو يختارها بمفرده ولا يجوز للدولة أن تفرضها عليه، وحتى وان تم ذلك قانونا فلن يتم فعليا من المواطن، حيث ينتفي عنده الاستعداد للتضحية من أجل الوطن.
- الفر دانية: فالمواطنة مجموعة الحقوق الفردية التي تمنح للأفراد، بعيدا عن الجماعة التي ينتمون إليها.
- قابلية المواطنة للاكتساب والفقدان، فالمواطنة ليست فطرية بل تصنع، كما قد تفقد طوعية أو نزعا من الدولة لسبب من الأسباب.
- الحركية والتطور المستمر: فالمواطنة تتأثر بالظروف المحيطة ولهذا قد تتطور وقد تتدهور تبعا لهذه الظروف.

ثانيا- التطور التاريخي للمفهوملقد عرفت الحضارات القديمة تطبيقات مختلفة للمواطنة، حيث مكنت المرأة سياسيا مثل ما هو مع بلقيس، كما شكلت شريعة حمو رابي نموذجا للمواطنة، كما شكل العرب حلف الفضول في الجاهلية، وهو بمثابة جمعية تدافع عن حقوق المظلومين وهو ما يأخذ بمبدأ المواطنة.

وتبلور المفهوم عند اليونان حيث يحق للمواطن التملك والمشاركة في الحكم وتقلد الوظائف، إلا أن هذه الصفة اقتصرت على الأسياد لا العبيد وفي أثينا فقط، أما في العهد الروماني فتوسع المفهوم ليشمل الحقوق السياسية والمدنية، كما أنها شملت كل الرعايا الرومان الأحرار في كافة أرجاء الإمبراطورية دون العبيد.

---

[1] منير مباركية، ***مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص72.

[3] عبير بسيوني رضوان، ***أزمة الهوية والثورة على الدولة***، القاهرة: دار السلام للنشر، 2013، ص 75.

وتراجع مفهوم المواطنة عند الغرب في العصور الوسطى، حيث اقتصر على الإقطاعيين فقط، لكن تطور عند المسلمين حيث وضعوا صحيفة المدينة التي تضمنت المساواة في الحقوق والواجبات، وأقاموا مع أهل الكتاب العهد من منطق لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

وأحدثت الثورة الفرنسية ثورة في المفهوم بإدخالها حقوق المواطنة، بعدما كانت تقتصر على الواجب والمشاركة الفاعلة، وأصبحت وسيلة لدرء الفتن الطائفية نتيجة للانقسامات الكبيرة في المجتمعات الأوربية، وأدركوا أن الاختلاف في العقيدة لا يحول دون الانتساب إلى مواطنة مشتركة، فضلا عن أن المواطنة تتعالى على جميع الخصوصيات الطائفية، وتطور المفهوم مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصبحت معه المواطنة حق لكل إنسان دون تمييز، وفي نهاية القرن العشرين عرف العالم العقد الثاني للمواطنة حيث توسع المفهوم إلى العديد من الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية.

ثالثا- أهمية المواطنة بالنسبة للدول التعددية

لقد ساهمت أبحاث "جون رولز" حول العدالة، وأبحاث "كميلكا" في موضوع التعددية الثقافية التي اتجهت إلى استيعاب مفهوم المواطنة في إطار التعدد الثقافي، إضافة إلى المناقشات التي تربط المواطنة بالهوية والقيم والمساواة، إلى التقليل من أهمية البعد الإثني والديني دون إلغائه، حيث يترتب عنه إعلاء الرابطة المدنية على الاختلافات الإثنية والدينية.[1]

وتعزز الانتماء الوطني حيث تلعب مؤسسات الدولة دورا في نقل الفرد من الانتماءات الفرعية إلى الانتماء الوطني، فمن حق الفرد أن يحتفظ بالانتماءات الدينية والقبلية لكن من حق المجتمع والدولة أن يكون الانتماء الوطني في قمة هذه الانتماءات، وذلك بتوضيح الآثار السلبية التي تلحق بالتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية عند تغليب هذه الانتماءات عن الانتماء الوطني.[2]

وجاءت أهمية تعليم المواطنة كوسيلة لتعزيز قيم المجتمع وحل الصراعات، لأنه لا استقرار ولا تنمية في ظل بيئة لا تقبل التنوع ولا تتسامح مع الاختلافات، وفي هذا الإطار حددت اللجنة العالمية المعنية بالتعليم القرن الواحد والعشرين التعلم من أجل العيش المشترك من بين المبادئ الأربعة للتعليم، حيث يرسخ الوعي بحقوق وواجبات المواطنين أمام القانون، بحيث يكون الانتماء للدولة لا ينازع الو لاءات الأولية في المجتمع.

ويساعد تبني مفهوم المواطنة تجاوز العديد من المشاكل الاثنية وإدارة التعدد الاثني، حيث يمكّن الطوائف من الحفاظ على خصوصياتها الثقافية واللغوية، ويحول دون تصادم الهويات والانتماءات المختلفة، الذي يشكل تهديدا للوحدة الوطنية للدول، كما أن حق المواطنة يقوم على أساس المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، دون النظر إلى الانتماء العرقي أو المذهبي، ولهذا فالأقلية أو المهاجرون لهم حقوق يمارسونها من منطلق المساواة في الحقوق المحفوظ بمبدأ المواطنة، ولهذا لا يجب النظر إليهم بنظرة دونية،[3] وعليه فالاعتبار الوحيد هو الإنسانية والمواطنة، هذه الأخيرة تتعالى على جميع الانتماءات الهوياتية.[4]

---

[1] كمال عبد اللطيف، ***المواطنة والتربية على قيمها***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 15.

[2] رضوان عمار، ***التعليم والمواطنة والاندماج الوطني***، القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، 2014، ص 14.

[3] John Rex, ***ethnicminorities in the modern nation state***, USA : martin s press, 1996, p90.

[4] عبير بسيوني رضوان، ***أزمة الهوية والثورة على الدولة***، القاهرة: دار السلام للنشر، 2012، ص 68.

كما تحول المواطنة دون أن تتحكم طائفة أو جماعة بعينها في بقية الطوائف الأخرى، أو تسعى إلى فرض الوصاية عليها مستغلة في ذلك أغلبيتها العددية، أو ثقلها السياسي أو ميزاتها الاقتصادية، ولهذا فهي تحمي الخصوصيات الثقافية للطوائف المختلفة،[1] علاوة على أن التربية على المواطنة، والتشبع بقيمها يعزز قيم المساواة والتعاون والتعاضد والتشارك، حيث تساعد في تسهيل عمليات الاندماج الاجتماعي، باعتبار أنها تجسد التكافؤ السياسي والاجتماعي والثقافي، وتشرك الطوائف في تدبير الشأن العام، وتحقيق مطالبها في مجال الاعتراف بلغاتهم وثقافاتهم وطقوسهم الرمزية.

ونخلص إلى القول بأن مفهوم المواطنة له أبعاد متعددة، تختلف تبعا للزاوية التي يتم تناوله منها، والتطورات التي شحنته بمضامين جديدة، يساعد على تأطير العلاقة المباشرة بين الفرد ودولته دون استخدام الواسطة الاثنية، فضلا عن أنه يسمو بالانتماء الوطني للمواطن على الانتماءات الطائفية.

4- تامين المصلحة المشتركة: الكل يكسب

في المجتمعات التعددية تتوقف عملية تهدئة الصراعات الاجتماعية والثقافية على توسيع المصالح المشتركة بين الاثنيات، بزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة لها، ولهذا تم التركيز على مقاربة تنمية المصالح المشتركة للجماعات الاثنية لتعزيز عوامل الاتفاق والاندماج في المجتمع الكلي، وتحييد عوامل الاختلاف لمواجهة الصراعات، وهو أسلوب رضائي يستقطب النخب عند اقتناعها بأهمية الشراكة في الحصول على نسبة معينة من المنافع، سواء في تقاسم السلطة أو في تقلد المناصب العامة في الدولة أو في الحصول على نصيب عادل من الثروات الاقتصادية.

والدول التعددية مطالبة بضرورة انتهاج سياسة براغماتية في إدارة التعدد الطائفي بناءا على مصالح الدولة، على اعتبار أن عامل المصلحة وليس عامل العلاقات الاجتماعية والإنسانية هو العامل المحدد في تحديد شكل العلاقات الاثنية، حيث انه بالإمكان التحول من العنف إلى الصداقة والسلام الاثني بفعل المصلحة المشتركة في غضون أعوام.

كما يمكن اعتماد إجراءات التمييز الإيجابي* باعتبارها المنطلق لتجسيد العدالة التي بإمكانها إزاحة المخاوف الأمنية،[1] والتي تدل على مجموعة من الآليات التي تبلورها الدولة عبر قواعد قانونية لتغيير وضعيات اجتماعية غير

[1] احمد محمد الكبسي، ***المواطنة والوحدة الوطنية: أبعادها ومفاهيمها***، في: المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، أشغال الندوة المنظمة من طرف مخبر الدراسات الدستورية والجمعية العربية للعلوم السياسية، مراكش، 2009، ص9.

*التمييز الايجابي له عدة تسميات؛ فيسمى في أمريكا العمل الايجابي وفي أوربا يسمى التمييز الايجابي، كما يسمى كذلك المعاملة التفضيلية، والعدالة التعويضية، واستخدم المفهوم في الولايات المتحدة الأمريكية في ستينات القرن الماضي لصالح جماعات مثل السود واللاتين والسكان الأصليين والمرأة وذلك بهدف تعزيز إجراءات عدم التمييز، وطبق في فرنسا ضمن مفهوم المناطق ذات الأولوية التربوية بعد ذلك، كما نصت عليه اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري بقولها أن سياسات التمييز الايجابي قد تكون متطلبا على الدول التي وقعت على الاتفاقية من اجل تصحيح التمييز الممنهج، وتستخدم سياسات العمل الايجابي من السلطة السياسية للتخفيف من مظاهر عدم المساواة وضمان تساوي الفرص، وتأخذ عدة أشكال كالقروض والمساعدات والتدريبات والتعيينات، وتكون في شكل تخصيص حصص نسبية لمجموعات الأقلية في الهيئات التشريعية والوظائف الحكومية والمؤسسات التعليمية، فيكون مثلا بإمكان أفراد الطائفة التمتع بامتياز الدخول إلى المدارس والجامعات حتى إذا لم يستوفوا الشروط العامة المطلوبة للأغلبية وهذا ما يشكل تمييزا خطيرا في حقها، إلا انه يهدف إلى إعادة هيكلة التوزيع الوظيفي وبناء عدد من الطوائف للوصول إلى مجتمع عادل.

متوازنة لتحقيق المساواة الفعلية المنصفة وتصحيح نواقص المساواة الصورية في الفرص، حيث لا يتطلب أن تكون الوظائف العامة والمراكز الاجتماعية مفتوحة بالمعنى الصوري، بل يجب أن يكون الجميع له فرصة عادلة في الحصول عليها، أي أن تحقيق مصلحة أعضاء المجتمع الذين هم اقل مركزا، باعتبار انه من الظلم معاملة أشخاص مختلفين بطريقة واحدة.[2]

وهو تمييز لفئة من فئات المجتمع من اجل اتخاذ جملة من الإجراءات التفضيلية التي تعطي أفراد هذه الفئة الأولوية في مجالات مختلفة للحياة كالتعليم والتوظيف والتمثيل التشريعي بهدف إلغاء التمييز السلبي الذي مورس ضدها في السابق وتحقيق المساواة الفعلية مع باقي الطوائف.[3]

ويعتبر التمييز الايجابي استثناء لمبدأ عدم التمييز، ويجد مبرراته في أن الأغلبية قد تحيزت تاريخيا ضد الأقلية، ولهذا فعليها تقبل انعكاس الوضع،[4] غير أن هناك من يجادل بأن هذا التمييز لا يعتبر تعويضا على تمييز عنصري سابق مارسته الأغلبية ضد الأقلية، بل أن مساعدة الأقلية بات طريقة مجدية لمعالجة مشكل وطني،[5] أي انه يمثل تحالف العقلاء لتحقيق مجتمع ديمقراطي مستقر، وأداة لرفع المظالم التاريخية عن الفئات المهمشة من اجل الوطن.

وعليه فان تحقيق ثقافة العيش المشترك التي تحظى بالإجماع من قبل كافة أفراد الجماعة الوطنية، وتؤسس لإيجاد الفرد المواطن الذي يسمو فيه الولاء للجماعة الوطنية على حساب الولاءات الطائفية، ويتم ذلك عن طريق تعزيز مفاهيم التسامح والتعايش والمواطنة، من اجل الاعتراف بالتنوع الاثني واحترامه واعتباره مصدر قوة للجماعة الوطنية، لا مصدرا لتهديد وحدتها الوطنية.

كما تعد القيم محور التكامل الاجتماعي للمجتمع، فان تضاءلت فان المجتمع في طريقه إلى التفكك، ولهذا فلها دور محوري في تكوين الأمم على مر التاريخ، حيث أن انجازات الحضارات تعود إلى امتلاكها منظومة من القيم التي تحظى بقبول واسع لدى الجميع، تجمع بين قيم التسامح والتعايش بين الجماعات المكونة للمجتمع، بالإضافة إلى قيم الوسطية والاعتدال بعيدا عن التطرف والتعصب، وإشاعة ثقافة العمل التعاوني والصبر والاعتماد على الذات، والقدرة على تقبل الأخر، والاستفادة من تجاربه وتجنب المواجهات معه، فضلا عن طاعة والصغير للكبير والأبناء للإباء، مع ضرورة محاربة القيم السلبية كالعنف والقعود عن العمل والجهل والخضوع للأخر والجمود والظلم والعقلية الإتكالية، وانتشار ثقافة الغرب الاستهلاكية.

---

[1] ويل كيملكا، ***أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع***، تر: إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم، 2011، ص25.

[2] جون رولز، ***العدالة كإنصاف: إعادة صياغة***، تر: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص150.

[3] صبري محند خليل خليل، مفهوم التمييز الايجابي في الفكر السياسي الاجتماعي المقارن، على الموقع http//www.Disabrikhalil.worledpress.com

[4] توماس فلاينر، ***في مواجهة التنوع، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية***، عدد 167، مارس 2001، ص 56.

[5] مايكل ساندل، ***اللبرالية وحدود العدالة***، تر: محمد هناد، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 228.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً:باللغة العربية

أ-الكتب:

1. أمليل علي ، ***من التسامح إلى التعددية الثقافية***، في: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون، تحرير: عبد الإله بلقزيز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
2. الحصين صالح بن عبد الرحمن ، ***التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب***، المدينة المنورة: المكتب التعاوني للدعوة.
3. بسيوني عبير رضوان، ***أزمة الهوية والثورة على الدولة***، القاهرة: دار السلام للنشر، 2013.
4. دريدا جاك وآخرون، ***المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة***، تر: حسن العمراني، المغرب: دار توبقال للنشر، 2005.
5. حسن حميد فاضل ، ***مبدأ التسامح: أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية***، مجلة العلوم السياسية.
6. عبير بسيوني رضوان، ***أزمة الهوية والثورة على الدولة***، القاهرة: دار السلام للنشر، 2012.
7. كيمليكاويل ، ***أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع***، تر: إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم، 2011.
8. كمال عبد اللطيف، ***المواطنة والتربية على قيمها***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
9. شعبان عبد الحسين ، ***في الحاجة إلى التسامح: ثقافة القطيعة والتواصل***، في: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية، تحرير: عبد الإله بلقزيز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
10. لوكليرجوزيف ، ***تاريخ التسامح في عصر الإصلاح***، تر: جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
11. فولتير، ***رسالة في التسامح***، تر: هنريت عبودي، دمشق: دار بترا للنشر والتوزيع، 2009.
12. مبار كية منير ، ***مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
13. مجموعة مؤلفين، ***التعددية الدينية وآليات الحوار***، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2016.
14. تشايزانطو نياومارثاميناو، ***تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف***، تر: فؤاد السروجي، بيروت: دار الأهلية، (د س ن).
15. رضوان عمار، ***التعليم والمواطنة والاندماج الوطني***، القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، 2014.
16. رولز جون، ***العدالة كإنصاف: إعادة صياغة***، تر: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
17. ساندلمايكل ، ***اللبرالية وحدود العدالة***، تر: محمد هناد، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

ب-المجلات والدوريات

1. عبير سهام مهدي، *مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق أنموذجا*، مجلة حوليات المنتدى.
2. خالد عليوي جياد، *حقوق الأخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة: تأصيل إسلامي لمبدأ التعايش*، مجلة رسالة الحقوق، السنة الرابعة، عدد 2، 2012.
3. محمد جاسم عبده، *فقه التعايش بين الطوائف: دراسة تأصيلية*، مجلة جامعة تكريت، المجلد 18، عدد 7، سبتمبر 2011.
4. فلاينر توماس ، *في مواجهة التنوع*، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 167، مارس 2001.

الندوات والملتقيات والأيام الدراسية

1. الكبسي احمد محمد ، *المواطنة والوحدة الوطنية: أبعادها ومفاهيمها*، في: المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، أشغال الندوة المنظمة من طرف مخبر الدراسات الدستورية والجمعية العربية للعلوم السياسية، مراكش، 2009.

ج-المواقع الالكترونية:

1. جارش عادل والعيفاوي جمال، *النزاع الاثني في ظل وجود ازمة التعددية: الاختلاف الاكاديمي بين المفكرين*، على الموقع: http//www.democraticac.de
2. صبري محند خليل خليل، *مفهوم التميز الايجابي في الفكر السياسي الاجتماعي المقارن*، على الموقع http//www. Disabrikhalil.worledpress.com

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

1. John Rex, *ethnicminorities in the modern nation state*, USA : martin s press, 1996.